الفصل الثالث:الإقتصاد الجزائري بعد الاستقلال خلال مرحلة التخطيط (1962-1989)

الاقتصاد الجزائري خلال مرحلة الانتظار (1962-1966)

الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1967-1979)

الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1980-1989)

الاقتصاد الجزائري خلال مرحلة الانتظار (1962-1966)

- **1/ التحديات التي واجهت الاقتصاد الجزائري بعد الاستقلال.**
- * غياب شبه تام للصناعات الأساسية، مع وجود بعض الصناعات التحويلية ذات طبيعة حرفية متمركزة حول الموانئ وقد كانت 80% منها بيد المستعمرين.
- *ورثت الجزائر هياكل فلاحية ذات طابع استعماري يتصف بالازدواجية القطاعية في القطاع الفلاحي والتي تتميز بتعايش قطاع زراعي تقليدي يقوم به الجزائريون ويشمل الأراضي التي تقع بسفوح الجبال والمناطق الوعرة وتتميز بضيق المساحة وضعف الخصوبة.

- وقطاع زراعي حديث يملكه الأوروبيون ويحتل مساحة تقارب 3 ملايين هكتار ويشمل الأراضي الخصبة التي تقع من سهول عنابة ومتيجة إلى غاية سهول وهران
- إن الهياكل القاعدية التي تركها المستعمر من طرقات(حوالي 10000كلم) والسكك الحديدية (4300كلم)، الخطوط الكهربائية (600كلم)... كلها تقع في شمال البلاد أين تتواجد الجالية الفرنسية.
- مغادرة ما يقارب المليون إطارا أوروبيا قبل إعلان الاستقلال مما ترك فراغا كبيرا من الإطارات والعمال الحرفيين(50000 إطار من المستوى العالي).

- عند مغادرة المستعمرين حولوا معهم مدخراتهم ورؤوس أموالهم (خلال شهر واحد سنة 1962 تم تحويل 750 مليون فرنك) وقد نتج عن ذلك قلة القروض وبالتالي قلة الاستثمارات.(قدرت الأموال المهربة بـ:110مليار فرنك)
- وجود قطاع مصرفي متكون فقط من فروع لبنوك أجنبية متمركزة في الشمال.
- التخلي شبه الكلي على المستثمرات الفلاحية التابعة للقطاع الحديث والمؤسسات الصناعية والتجارية من قبل مالكيها الأوروبيين مما سبب فراغا كبيرا في الاقتصاد الجزائري.

- انجر عن رحيل المعمرين الذيــن كانــوا يضمنون تسيير الآلـة الاقتصادية و الإدارة العموميـة و توقف الاستثمارات المبرمجـة في مشروع قسنطينة إلى تراجع الإنتاج الصناعـي بشكل واضـح باستثناء القطاع البترولي.
- وجود ما بين (11-12) مليون جزائري تتهددهم المجاعة، مليوني فلاح خرجوا من سجون الاستعمار، 70% من السكان العاملين في حالة بطالة.

التحديات التي واجهت الاقتصاد الجزائري بعد الإستقلال

- **في المدى القصير**

- * إعادة تشغيل الاقتصاد الوطني
- * احتواء آثار الحرب خاصة على المستوى الإجتماعي
- * استخدام الموارد المحدودة في المجالات الضرورية.

- **في المدى المتوسط والطويل**

- * الإعمار والتنمية
- * إصلاح الإختلالات الهيكلية
- * استرجاع التوازنات الضرورية

بعد توقيع اتفاقية إفيان 19 مارس 1962 أصدر المجلس الوطني بيانا عرف باسم برنامج طرابلس في شهر جوان 1962 قدم المؤتمر ثلاثة خيارات أمام السلطات الجزائرية لاستغلال الأراضي الفلاحية التي تركها المستعمرين.

- 1/ بيع أو تأجير هذه المزارع الشاغرة للجزائريين.
- 2/ توزيع هذه الأراضي على الفلاحين الفقراء
- 3/ الدولة هي التي تتولى بنفسها تسيير هذه الأراضي.
- وأمام ذلك ظهر خيار **رابع** هو **التسيير الذاتي** للمزارع الشاغرة من قبل العمال المشتغلين فيها.

- وعلى هذا الأساس اختارت الدولة فكرة التسيير الذاتي للأراضي الفلاحية الشاغرة، التي كانت تابعة للمستعمرين والجزائريين الذين كانت لهم مواقف معادية لحرب التحرير الوطني. وقد كانت تبلغ هذه المساحة 2.2 مليون هكتار مقسمة على 2000 مزرعة مسيرة ذاتيا، بعد أن كانت هذه الأراضي موزعة على 22000 مزرعة إستطانية.

- وقد تمت هذه العملية بطريقة فوضوية، حيث لم يتم التقسيم على أسس علمية، مما أدى إلى عدم ارتفاع الإنتاج والمردود الفلاحي، لأن العمال قاموا بتجميع أنفسهم بحثا عن أكبر مساحة ممكنة، وهذا ما خلق عدة مشاكل على مستوى العقار الفلاحي، وهذا ما أدى إلى تشكيل مزارع ذات مساحة كبيرة جدا يصعب التحكم فيها وقد وجد ما يقارب 11 % منها مساحتها 2000 هكتار. ونظرا لنقص الإمكانيات المادية أدى إلى صعوبة استغلال كل المساحة الزراعية المتاحة للمزرعة الواحدة، يعنى إهمال مساحات كثيرة.

فترة الانتظار(62 - 66)

- ظهر نظامان في إدارة الوحدات الاقتصادية:
- تأسيس لجان **التسيير الذاتي** للمزارع والوحدات الصناعية والتجارية الصغيرة الحجم التي تركها المعمرون والتي تقدر بحوالي 330 مؤسسة بمجموع 3000 عامل في سنة 1964، وتخص الصناعات الغذائيـــة، مواد البناء، المحاجر وصناعـــة الخشـــب . (مراسيم 1963 حول التسيير الذاتي.)
- **إنشاء دواوين وطنية** مثل الديوان الوطني للحبوب، الديوان الوطني للتجارة، والديوان الوطني للإصلاح الزراعي ONRA الذي يضمن تموين كل الأمـلاك المسيرة ذاتيا بمدخلات الإنتاج وتسويـق منتجاتها، الديوان الوطني للتوزيع ONACO الذي يمثل احتكار الدولة لعملية الاستيراد لقائمة واسعة من المنتجات واحتكار التصدير لبعض المنتجات الأساسية
- **إنشاء شركات وطنية**، سواء على أساس هياكل موجودة سابقا مثل شركة الكهرباء والغاز والشركة الوطنية لنقل وتسويق المحروقات sonatrach (1963)

فترة الانتظار(62 - 66)

- **تأميم الأملاك الاستعمارية** التي لم يتركها أصحابها مثل تأميم الأراضي الزراعية سنة 1963و المناجم سنة 1966، ثم الشركات البترولية الأنجلوسكسونية والبنوك سنوات 1966/1967
- **الرقابة على السياسة النقدية** والمالية وذلك بإنشاء البنك المركزي في: 12/12/1962، إصدار الدينار الجزائري 1964 والصندوق الوطني للتوفير والاحتياط في: 10/08/1964و تأميم البنوك الموجودة في الجزائر1966، وإنشاء بنك BNA 13/08/1966 .
- وعموما فقد كان الهدف الأساسي والإستراتيجي خلال هذه المرحلة (1962-1966) هو استكمال الاستقلال الوطني، وبناء مجتمع يهتم بترقية الفرد.

الاقتصاد الجزائري خلال فترة التخطيط 1967-1979

- تعتبر سنة 1967 بداية جديدة في تنظيم الاقتصاد الجزائري من خلال إنتهاج أسلوب التخطيط . والذي لم يكن ممكنا قبل ذلك بسبب:
- * حداثة عهد الجزائر بالاستقلال
- * عدم توفر الأسس الضرورية لتخطيط التنمية الاقتصادية.

- عرفت الجزائر خلال الفترة (67-79) ثلاث **خطط تنموية** متبوعة بسنتين انتقاليتين 78/79 هدفت الخطط التنموية إلى إدخال تغييرات جذرية على الهيكل الاقتصادي متمثلة إجمالا فيما يلي:

- تحويل الاقتصاد الجزائري من اقتصاد متخلف و تابع إلى اقتصاد نامي و مستقل في آجال قصيرة قدر الإمكان
- تحويله من اقتصاد زراعي إلى اقتصاد صناعي بالدرجة الأولى
- ضمان النمو الذاتي المعتمد على المصادر المحلية دون غيرها إلا في حدود ضيقة.

- وتميزت الفترة 1967-1979 بقيام الدولة بعدة مخططات تنموية بعدما أنهت الدولة عملية تأميم الأملاك ووسائل الإنتاج وإنشاء المؤسسات الوطنية العمومية والقيام بالتأميم في الفلاحة، الصناعة، المناجم، المالية وإحتكار الدولة للتجارة الخارجية ومركزية اتخاذ القرار فيما يخص تخصيص الإستثمارات وتمويلها.

- تميزت السياسة الاقتصادية منذ سنة 1967بخصائص نلخصها كالآتي:

- الانتقال من مرحلة الانتظار إلى تجسيد اتجاه اقتصادي جديد وذلك بتبني **النظام الاشتراكي** كخيار سياسي واحتكار الدولة لجميع الأنشطة الاقتصادية الإستراتيجية .
- البحث عن **استقلال اقتصادي صناعي** حقيقي مستقبلي بعد الحصول على الاستقلال السياسي، ولذلك جاءت السياسة الاقتصادية في شكل مخطط اقتصادي شامل وطويل المدى (إلى غاية 1980)
- ظهور الظروف الموضوعية لإتباع سياسة تنموية سريعة وذاتية تعتمد على **الصناعات الثقيلة** لاسيما في مجال الحديد والصلب والطاقة وتثمين قطاع المحروقات
- تبعا لذلك تم في المجال المالي **تأميم جميع البنوك والأجهزة المالية** في1967 و احتكارها من قبل الدولة بهدف التحكم في آليات الإعتمادات المالية وتوجيهها للتنمية، ثم تجميعها بعد ذلك في سنة 1969 بعد تأسيس البنك الوطني الجزائري،

المخطط الثلاثي الأول 1967-1969

- كان الهدف الأساسي من هذا المخطط هو تحضير الوسائل المادية والبشرية والهياكل الاقتصادية والإدارية للانطلاق في عملية التخطيط الاقتصادي المركزي وقد اعتبرت هذه المرحلة من قبل المختصين بمرحلة تجريبية وقد تميزت بأنها قصيرة والأموال المعبأة كانت قليلة . وقد ارتكز هذا المخطط على الصناعة والأنشطة المرتبطة بالمحروقات والتي خصصت لها 18.2% من إجمالي الاستثمارات، بالإضافة صناعة الحديد والصلب والصناعات البتروكميائية والميكانيكية....
- وقد تميزت بصدور قوانين جديدة سنة 1967 مثل قانون الاستثمار، قانون الوظيف العمومـــي، قانون الإجراءات المدنية، قانون الإجراءات الجزائية...)

المخطط الرباعي الأول 1970-1973

كان يهدف هذا المخطط إلى:

- * تقوية ودعم البناء الاقتصادي الاشتراكي وتعزيز الاستقلال الاقتصادي للبلاد.
- جعل الصناعة المصنعة في الدرجة الأولى من بين عوامل التنمية.

يعتبر هذا المخطط بداية التخطيط الفعلي للتنمية في الجزائر حيث قام على تقوية القطاع العام من خلال القضاء على الرأسمال الأجنبي من خلال تأميم المحروقات(1971) والثورة الزراعية(08/11/1971)

- وتطبيق التسيير الاشتراكي للمؤسسات(16/11/1971)
- وقد أدخلت إصلاحات عميقة على شكل التمويل القديم وقد أجبرت المؤسسات على فتح حسابين واحد للاستغلال والآخر للاستثمار مع منع التداخل بينهما.
- كان حجم الاستثمارات الإجمالية يفوق تقريبا ثلاث مرات حجم استثمارات المخطط الثلاثي كما أنها اعتمدت على التمويل الذاتي بالدرجة الأولي.
- لقد حدد له معدل نمو سنوي يقدر بـ 9% من الناتج الداخلي الخام وبالتالي هي خطة طموحة.

المخطط الرباعي الثاني 1974-1977

سجل هذا المخطط قفزة استثمارية كبيرة كما ونوعا وقد ساعد على ذلك ما يلي:

- * التجربة المكتسبة في مجال التخطيط
- * الظروف المالية المواتية بفضل تحسن أسعار البترول في السوق الدولية

وقد هدف هذا المخطط إلى توسيع القطاع العام وتدعيم المنجزات المحققة خلال المخططين السابقين وتحسين ظروف المعيشة للفرد الجزائري وخلق فرص العمل وإعطاء الأولوية للتنمية الزراعية في إطار هياكل الثورة الزراعية

الثورة الزراعية

إن الطريقة التي تم بها تكوين التعاونيات، والتي كانت إستعجالية تولدت عنها نقائص عديدة، يمكن التطرق إلى المتعلقة منها بالجانب العقاري في:

*الأخطاء المرتكبة في تحديد حصة المستفيدين من الأرض

*إن توزيع الأراضي المؤممة اعتمد على الإحصاء النظري دون معاينتها ميدانيا

*تسجيل العديد من حالات الاحتيال والتزوير التي تمت أحيانا بتواطؤ السلطات المحلية والتي أدت إلى إلغاء صدور قرارات التأميم في حق بعض الملاك المتغيبين أو الملاك الكبار

*مشاكل في التسيير ناتجة عن تدخل الدولة دائما.

- وقد إهتم هذا المخطط بالبقاء بتخصيص 61% من الاستثمارات لقطاعي الصناعة والطاقة.
- كما اهتم هذا المخطط بالجانب الاجتماعي من خلال توفير مناصب الشغل وإجبارية التعليم ومجانية العلاج ....إلخ.

المخصصات المالية وطبيعة الاستثمارات

الوحدة: مليار دج

الفترة	المخطط 1967	الثلاثي 1969	المخطط 2 1970	الرباعي 1 1973	المخطط 2 1974	الرباعي 2 1977	فترة 1978 1979	إجمالي	الإستثمارات
طبيعة الاستثمار	المخطط	المنجز	المخطط	المنجز	المخطط	المنجز	المنجز	المنجز	النسبة
القطاع الصناعي	5.4	4.7	12.4	20.8	48	74	66	165.5	47.66 %
القطاع الزراعي	3.9	2.8	11.2	11.1	50	40.2	36.8	90.9	26.17 %
القطاعات الأخرى	3.9	2.8	11.2	11.1	50	40.2	36.8	90.9	26.17 %
المجموع	13.2	10.3	34.8	43	148	154.4	139.6	347.3	100%

- من الجدول نلاحظ ما يلي:
- الارتفاع المتوالي للمخصصات المالية من مخطط لآخر
- * انعدام التوازنات القطاعية بشكل أحدث إختلالات كبرى في التوازنات الاقتصادية.إرادة الدولة في تسريع عملية التصنيع للخروج من التخلف. وبالتالي هيمنة الصناعة والطاقة على أغلب الاستثمارات.
- * تنامي الاختلالات الفرعية داخل القطاع الواحد
- * تزايد المشكلات التخطيطية المرتبطة بتقدير تكاليف المشاريع وإعادة تقويمها عبر المخططات اللاحقة.

الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1980-1989

- تتميز هذه المرحلة بقيام السلطات الجزائرية بإعادة الهيكلة العضوية بفضل المرسوم رقم: 80/242إذ تم تقسيم 50 **مؤسسة عمومية** كبيرة إلى 300 مؤسسة جديدة، ثم قامت الدولة **بإعادة الهيكلة المالية** سنة 1983 أما **إعادة الهيكلة في القطاع الفلاحي** فتهدف لإقامة مزارع عمومية تتكون من أراضي متجانسة، وإعادة توزيع الفلاحين بشكل يضمن إنتاج أكثر ومردودية يمكن التحكم فيها، ومحاولة القضاء على كل ما من شأنه تعطيل السير الحسن للقطاع الفلاحي، والتقليل من تبذير وإهمال الأراضي نتيجة لاتساع مساحتها وتجزئتها لوحدات متباعدة.

- لقد كان للإجراءات المتخذة في مجال إعادة الهيكلة العقارية للقطاع الفلاحي، والتي مست تعاونيات الثورة الزراعية ومزارع التسيير الذاتي، وأنشأت محلها وحدات فلاحية مهيكلة ذات نظام قانوني موحد أطلق عليها " المزارع الفلاحية الاشتراكية"، والتي بلغ عددها 3396 مزرعة، منها 3034 مزرعة ظهرت في القطاع المسير ذاتيا على مساحة 2330501 هكتار من الأراضي الخصبة والجيدة.و346 وحدة زراعية مست تعاونيات الثورة الزراعية

- وعموما إن إصلاح إعادة الهيكلة العقارية للأراضي الفلاحية لم يكلل بالنجاح، إذ أن الواقع أظهر الكثير من الأخطاء والنقائص المتعلقة بعمليات التجميع و التقسيم، أدت إلى أن متوسط مساحة المزرعة مازال كبير جدا مقارنة بالإمكانيات المتاحة (800 هكتار في المتوسط)، كما تصل مساحة بعض المزارع إلى (5000 هكتار).

المخطط الخماسي الأول 1980-1984

- من خلال المخطط الخماسي الأول كانت تبدو رغبة الدولة في تدعيم التخطيط كأداة لتسيير الاقتصاد مع التوجه نحو اللامركزية وإعادة توجيه الاستثمارات نحو الزراعة والري والصناعات الخفيفة والهياكل الاقتصادية والاجتماعية وكسر احتكار الدولة للتجارة الخارجية وتشجيع الاستثمار الخاص (قانون 11/82) في الصناعات الصغيرة والمتوسطة.

المخطط الخماسي الثاني 1985-1989

- يشكل هذا المخطط مرحلة هامة في مسيرة التنمية الإقتصادية والإجتماعية للبلاد، حيث يسعى إلى:

- تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان المتزايّد عددهم مع مواصلة النمو بالنسبة للإنتاج والاستثمارات؛
- المحافظة على الاستقلال الاقتصادي، وذلك بالتحكم في التوازنات المالية الخارجية؛
- المحافظة على موارد البلاد غير القابلة للتجديد، نظرا لضخامة الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية المطلوب تلبيتها؛
- تخفيض التكاليف وآجال إنجاز الاستثمارات في جميع القطاعات والتحديد الصارم والحتمي للجوء إلى الطاقات الخارجية العاملة في حقل الإنجاز والخدمات والمراقبة الدائمة لشروط تعبئة القروض الخارجية؛

إجمالي الاستثمارات للفترة 1980-1989
الوحدة: مليار دج

	المخطط 1980	الخماسي -	الأول 1984	المخطط 1985	الخماسي -	الثاني 1989	إجمالي المنفذ	الاستثمار
طبيعة الإستثمار	مخطط	منفذ	النسبة	مخطط	منفذ	النسبة	المنفذ	النسبة
الصناعة	154.5	77	23	174.2	93	25	170	24.6
الزراعة	47.1	33.14	10	79	41	11	74	10.7
باقي القطاعات	199	208	62	297	237	64	445	64.5
المجموع	400	335	100	550	371	100	689	100

- يأتي هذا المخطط في إطار نفس السياسة الاقتصادية للمخطط السابق، و ما يمكن تميزه من خلال هذا المخطط ما يلي :
- مواصلة دعم الهياكل الأساسية واعطائها الأولوية في حجم الاستثمارات
- تقلص الاستثمارات الصناعية
- اهتمام اكبر بالزراعة والري
- إلا انه تم تسجيل تراجع نسبة الاستثمارات وضعف نسبة التنفيذ المالي بسبب أزمة 1986 (حيث انخفض سعر
- .(البترول من 25 دولار إلى أقل من 10 دولار جويلية 1986)

شكرا على حسن الإصغاء